الصدر للقـادة: كفاكم تقاسمـاً للكعكة وأنهوا "مهزلة" الوزارات الأمنية

متابعة/ المدى

هاجم زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر القادة السياسيين، داعيا إياهم إلى الكفّ عن تقاسم كعكة البلاد وإدارتها وفقا للمحاصصة الطائفية، وترك الشعب خائفا فقيرا، مؤكدًا ضرورة إنهائهم ما أسماها مهزلة الوزارات الأمنية.

ففي سؤال وجّهه إلى الصدر أحد انصاره، قال إن "ما نراه من صراعات داخل الحكومة العراقية بين الكتل الكبيرة والمتفرقة داخل قبة البرلمان بخصوص الوزارات الأمنية مما أربك العراقيين.. فلا داخلية ولا دفاع، وإنما فقط تهديد ووعيد وسحب ثقة، ونحن الشعب العراقي المحروم والمظلوم حصدنا من ذلك التفجير والتفخيخ والترمل والمآسي، ونحن في شهر الله وشهر المحبة، وساستنا متناحرون متباعدون، كأنهم ترأسوا علينا ليزيدونا ظلما وتقتيلا وتشريدا.. فما هو رأيكم بخصوص الوزارات اللا أمنية وليست الأمنية؟".

وفي إجابته قال مقتدى الصدر:

"بسمه تعالى

كل يجرّ الناس إلى قرصه هذه هي إستراتيجيتهم!. أما يكفي الشعب جوع وألم وخوف ورعب.. أما يكفي عراق بلا دفاع ولا داخلية.. فلا بد من وضع حد لهذه المهزلة، وكفى للقوى الكبرى من التصارع فجيش العراق للعراق، وشرطته كذلك، وكفاكم محاصصة وطائفية وتقسيماً للكعكة.

فأنتم تجنون المال والأمان، وشعبكم في بحبوحة الفقر والخوف.. فكونوا منهم لا عليهم، واتقوا الله في هذا الشهر المبارك لنيل رضا الله تعالى والشعب الحبيب، وإياكم والسير خلف السلطة وشاهدوا ما يدور حولكم من ثورات، ولكنني الحكم بينكم بالعدل والمشاركة لنفع الشعب لا لنفعكم ونفع أحزابكم وكتلكم، لا أن تتسلطوا وتأخذوا كل المناصب لكم بالوكالة أو النيابة أو غيرها".

مقتدى الصدر"

وقد اتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي في رسالة إلى الرئيس العراقي جلال طالباني أخيرًا رئيس الوزراء زعيم ائتلاف دولة القانون نوري بعدم الجدية في تطبيق توافقات القادة السياسيين من خلال عدم اختياره لاحد مرشحي القائمة وزيرا للدفاع، وانفراده بقرار في هذا الخصوص.

وسجل علاوي اعتراض العراقية ورفضها لهذا القرار، داعيًا طالباني إلى "التدخل على جناح السرعة لتدارك الأمر"، باعتباره الراعي لاجتماعات القادة، وبالتالي "تتحملون المسؤولية السياسية والتاريخية لإنجاح ما بدأتم به". واقترح علاوي على طالباني حلاً لهذه القضية بدعوة القادة السياسيين إلى اجتماع عاجل لدارسة أسماء المرشحين لكلا الوزارتين والتوافق على تسمية احدهما لكل وزارة.

ويشغل المالكي الوزارات الأمنية للدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) الماضي، إلا أنه أصدر في السابع من حزيران (يونيو) الماضي أمراً بتكليف مستشار الأمن القومي فالح الفياض لتسلم منصب وزير الأمن الوطني وكالة، ثم يأتي تكليفه للدليمي بحقيبة الدفاع ليبقي وزارة الداخلية بيده حتى الآن.

دعوة إلى التفاهم مع إيران وتركيا بشأن القصف

وأكد الصدر أنه يرفض القصف الإيراني التركي للأراضي العراقية، كما يعارض استخدام الأراضي العراقية للعدوان على الدول المجاورة، في إشارة إلى نشاط حزب العمال الكردستاني الكردي.

وفي سؤال وجّهته مجموعة من أبناء الشمال العراقي إلى الصدر قالوا فيه "إن ما يجري في شمال العراق من تجاوز بعض دول الجوار وقصفها القرى الحدودية الآمنة وتهجير أهلها.. فما هو ردكم على هذه التجاوزات السافرة وإزهاق أرواح الناس".

وفي أجابته قال الصدر:

"بسمه تعالى

لست في صدد الشجب والاستنكار والتنديد، فليس هذا هو المطلوب، وما عاد يكفي في مثل هذه الأمور فالكل يعلم رفضنا قصف الاراضي العراقية المقدسة من أي دولة أيًا كانت، وبلا استثناء، ورفضنا استعمال الأراضي العراقية (الكردستانية) موقعًا لشنّ هجمات ضد أي دولة أخرى جارة كانت أم لا. بيد أن المهم في البيان لا بد من حل سياسي، لذلك فورًا وجب علينا إرسال وفد الى الجمهورية التركية والى الجمهورية الإيرانية الإسلامية للتباحث من اجل إنهاء هذا الموضوع بأي صورة كانت، بل محاولة اللقاء بالطرف الآخر قدر الإمكان.

مقتدى الصدر"

وقد بعث الصدر فعلاً ممثلين عنه إلى كل من تركيا وإيران لمطالبتهما بوقف قصف مناطق في شمال العراق، مشددا على ضرورة إيجاد حل سياسي في تلك المناطق.

وقد تظاهر المئات من أهالي محافظتي أربيل ودهوك في شمال العراق أمس للتنديد بالقصف الجوي والمدفعي التركي الإيراني والمطالبة بوقفه. وحمل المتظاهرون أعلام إقليم كردستان ولافتات تطالب بوقف القصف التركي الإيراني منها "لا للقصف التركي" و"لا للقصف الإيراني" و"أوقفوا القصف العدواني علينا".

وشارك في التظاهرتين أعضاء من منظمات المجتمع المدني وطلبة وفعاليات اجتماعية أخرى، طالبوا حكومة وبرلمان إقليم كردستان العراق بالضغط على الحكومتين التركية والإيرانية لوقف هجماتهما الجوية والمدفعية من خلال التهديد بوقف العلاقات التجارية معهما.

وتقوم إيران منذ أسابيع بقصف أهداف في إقليم كردستان العراق قرب الحدود المشتركة مستهدفة عناصر حزب "الحياة الحرة" (بيجاك)، فيما تقصف تركيا منذ الأسبوع الماضي معاقل حزب العمال الكردستاني في الإقليم عينه.

وبعد توقف استمر أكثر من عام، استأنفت تركيا في السابع عشر من الشهر الحالي القصف الجوي في الجبال العراقية، وذلك عقب هجوم لعناصر حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا، أسفر عن مقتل تسعة عسكريين أتراك.

وأعلن الجيش التركي الثلاثاء الماضي أن غاراته الجوية قتلت بين ٩٠ إلى ١٠٠ متمرد كردي من حزب العمال، فيما قتل سبعة مدنيين عراقيين في غارة تركية يوم الأحد.

من جهتها شنّت إيران في الثالث والعشرين من الشهر الماضي هجومًا واسعًا نفذه الحرس الثوري الايراني على قواعد حزب "الحياة الحرة" المعارض على جانبي الحدود مع كردستان العراق، حيث قتل ثمانية من عناصره. وسبق ذلك قصف مدفعي متكرر، أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين عراقيين، فيما تضررت ٣٥ قرية وشردت مئات العائلات من منازلها.

ناشطون يحشدون لتظاهرات عامة تطالب باستقالة الحكومة

بغداد/ متابعة المدى

أعلن ناشطون انهم يحشدون حالياً لتنظيم تظاهرات عامة في عموم البلاد يوم الجمعة التاسع من الشهر المقبل لمطالبة الحكومة بالاستقالة بعد فشلها في حل الأزمات الأمنية والسياسية والخدمية التي تعانيها البلاد، مهددين بتحويل هذه التظاهرات إلى اعتصام عام حتى تنفيذ مطالب المتظاهرين.

ودعت منظمات للمجتمع المدني إلى تظاهرات حاشدة في ساحة التحرير في وسط بغداد وساحات المحافظات في التاسع من الشهر المقبل لمطالبة حكومة المالكي بتقديم استقالتها. وقالت في بيان صحافي إن التظاهرات ستعود إلى ساحات التحرير "بعدما أمهلنا حكومة المالكي بوزرائها كافة ثلاثين يوماً تنتهي صبيحة يوم الجمعة التاسع من أيلول للاستقالة والاعتذار عن قمع المتظاهرين".

وقالت "إن العائق أمام تحقيق مطالبنا المشروعة هو وجود حكومة موغلة بكل أطرافها في المحاصصة والفساد، ولا وقت لديها لخدمتنا، ولا إرادة تمتلكها لإنجاز مطالبنا، بل لا يرتجى منها خيرًا".

ودعت المنظمات إلى "تظاهرات عارمة في ساحة التحرير يوم الجمعة الموافق التاسع من أيلول باسم الملايين وأهالي شهداء الأمن المفقود وأطفالنا المسروقة أحلامهم وشبابنا العاطلين عن العمل ونسائنا الأرامل والمطلقات وشيوخنا الذين بخس حقهم برواتب تقاعدية بائسة والمعتقلين الأبرياء من دون أوامر قضائية وسجناء الرأي".

وأضافت "إن العراقيين غادروا الصمت، ولن يسكتوا على الظلم، وسنبقى نهز عروش السراق الفاشلين المستبدين بصوتنا الحر في ساحة التحرير لأن عدم شجاعة أركان الحكومة على الاستقالة لكونها لا تمتلك أفقاً ديمقراطياً تم تحديد التاسع من أيلول موعداً لتظاهرات عارمة ستنطلق في ساحة التحرير في بغداد وساحات المحافظات استكمالاً لطريق ٢٥ شباط (فبراير) وسيكون المطلب في هذه المرة إسقاط الحكومة القائمة.

وأشارت هذه المنظمات إلى أن لا تظاهرات تعود إلى ساحات التحرير "بعدما أمهلنا حكومة المالكي بوزرائها كافة ثلاثين يوماً تنتهي صبيحة يوم الجمعة التاسع من أيلول للاستقالة والاعتذار عن قمع المتظاهرين".

وقالت "إن العائق أمام تحقيق مطالبنا المشروعة هو وجود حكومة موغلة بكل أطرافها في المحاصصة والفساد، ولا وقت لديها لخدمتنا، ولا إرادة تمتلكها لإنجاز مطالبنا، بل لا يرتجى منها خيرًا".

ودعت المنظمات إلى "تظاهرات عارمة في ساحة التحرير يوم الجمعة الموافق التاسع من أيلول باسم الملايين وأهالي شهداء الأمن المفقود وأطفالنا المسروقة أحلامهم وشبابنا العاطلين عن العمل ونسائنا الأرامل والمطلقات وشيوخنا الذين بخس حقهم برواتب تقاعدية بائسة والمعتقلين الأبرياء من دون أوامر قضائية وسجناء الرأي".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد دعا في الثالث والعشرين من شباط الماضي إلى إجراء استفتاء شعبي عام في كل المحافظات العراقية، بما فيها محافظات إقليم كردستان، يتضمن طرح أسئلة على المواطنين بشأن رأيهم في الخدمات المقدمة لهم، وأمهل الحكومة فترة ٦ أشهر لتحسين أدائها حيث انتهت المهلة يوم أمس.

وأكد التيار الصدري أنه سيعيد تقويم الأداء الحكومي خلال المهلتين التي أعلنهما الصدر والمالكي، مشددًا على انه سينفذ "حرفيًا" أي قرار يتخذه زعيمه، متوقعا إعلان ذلك بعد عيد الفطر في الأسبوع المقبل.

وفيما رجّح إعطاء "٦ أشهر" أخرى للحكومة، التي قال إن أداء وزاراتها الخدمية تحسن بنسبة معينة اعترف نواب من كتلة الأحرار الصدرية بتأثيرات الأوضاع الداخلية والإقليمية على تقويمه المرتقب، لكنه أكد استعداده لإقالة وزرائه المقصّرين داخل التحالف الوطني من دون الحاجة للجوء إلى البرلمان.

وكانت معظم المحافظات العراقية في الخامس والعشرين من شباط الماضي نظمت تظاهرت حاشدة غاضبة اصدر المشاركون فيها بيانًا طالبوا فيه الحكومة بتحديد سقف زمني لتحقيق مطالبهم، ويدعون مجلس النواب إلى سحب الثقة عن الحكومة وتشكيل حكومة خدمات مصغرة بدلاً من حكومة المحاصصة الحالية ومحاربة الشخصيات الفاسدة في الحكومات التي تعاقبت على البلاد منذ عام ٢٠٠٣ وتطهير القوات الامنية من القيادات والعناصر الضالعة في تعذيب المعتقلين وترويع المواطنين.

كما شهدت مراكز كل المحافظات العراقية تظاهرات احتجاج، أحرقت خلالها مقار المجالس المحلية والبلدية، فيما استطاع أعضاء مجالس محافظات أخرى بعد التفاوض مع المحتجين، وتسلم مطالبهم إلى إقناعهم بفظ تظاهراتهم.

وتشهد محافظات العراق منذ ٢٥ شباط (فبراير) الماضي تظاهرات احتجاج تطالب بتغيير الحكومة واتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد والبطالة والمحاصصة في إدارة الدولة وللمطالبة بالخدمات والأمن ومعاقبة المزورين وإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، ينظمها ناشطون وشباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

الجامعات تقذف بآلاف الخريجين إلى أرصفة البطالة

جيشـ العاطلـين عـن العمـل ينافسهـم أصحـاب الشهـادات المـزورة

بغداد/ المدى

تصطدم أحلام وآمال كثير من الخريجين في الجامعات العراقية بصخرة الواقع التي تواجهه العراقي عندما يتخرج في الكلية بعد أن كان جاهماً ترتسم على وجهه الابتسامة والزهو ويتحفز للوصول إلى نهاية المطاف لينتهي بعد سني الجامعة فيجلس على رصيف الانتظار للحصول على درجة وظيفية تفرحه بعد أن خاض هذه المدة للوصول إلى هدفه المنشود.

الحديث عن صعوبة الحصول على وظيفة أصبح مشكلة شائكة، والكل كان ينتظر من قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي ان يحل المعضلة التي تفاقمت حتى أصبحت كارثة.

يقول بكر القيسي "أنا المعيل الوحيد لعائلتي فكنت اعمل إلى جانب دراستي المسائية وكان همي أن أصل إلى بر الأمان وان أغير حالتي واحصل على وظيفة تليق بي بعد هذا التعب والعناء في حياة صعبة وكنت احلم في حصولي عليها حالي حال كل الخريجين، ولكن الذي حصل إننا تخرجنا قبل سبعة أعوام ولم نحصل على وظيفة ولكن خلال هذه الفترة كنا نسمع من بعض الزملاء ممن تخرج بعدنا يحصل على وظيفة فكيف استطاعوا الحصول على تعيين لا احد يعلم، وهناك من الخريجين مَنْ يعمل في السوق كحمال او يبيع على الرصيف، وانا أخبرك عن زميل لي تخرج عام ٢٠٠٠ وشهادته الآن معلقة على الحائط وله ثلاثة أطفال وزوجته تعاني من مرض مزمن وكل ما يتمناه الحصول على وظيفة تليق به بعد حصوله على بكالوريوس في الرياضيات، إن الظروف صعبة تجبر الشخص على ممارسة أية مهنة من اجل الحصول على عمل يستطيع إن يعيش منه أو يصرف على أولاده وبيته". ويذكر القيسي بعض مَنْ يعرفهم ممن تخرجوا معه ولم يحصلوا على وظيفة وهم يعانون ظروفا صعبة فيذكر إحدى زميلاته في الدراسة وفاء حسون التي أكملت جامعتها وتخرجت لكنها لم تحصل على وظيفة ومرت عائلتها بظرف صعب حيث توفي والدها المعيل الوحيد للعائلة مما اضطرها إلى أن تتجه إلى العمل لإنقاذ عائلتها، وان كانت أمنيتها إن تحصل على وظيفة تليق بالجامعة التي تخرجت فيها.

ويقول علي النوري (تربوي متقاعد) "كان العراق حسب تقديري على رأس قائمة الدول العربية من ناحية قيمة الشهادة الجامعية، حيث كان الضبط يعلو على كل شيء، فلقد كانت الجامعات معروفة في جميع الدول فالدكتور الطبيب والمهندس المتميز كلهم من هذه الأرض وحتى بعض رؤساء الدول هم من خريجي الجامعات العراقية، والذي اريد ان اقوله انه في ذلك الوقت لم يكن هناك تأثير للسلطة أو الرشوة فكانت الجامعات تخرج طلاب يشار إليهم بالبنان كما ان الخريجين كانوا يفتخرون بتخرجهم في الجامعات العراقية وليس كما يحصل الآن فلقد ضاعت الشهادة بين الدهاليز، حيث لا وجه مقارنة بين خريج العراق والدول العربية وخاصة الخليجية بكيفية التعامل والراتب الذي يتقاضاه ونحن لو وصلنا إلى ذلك أكيد سوف نصاب بالذهول ولن يصدق أحد ذلك".

ويضيف "الآن هناك صعوبة في تحصيل فرصة عمل وهي أهم المشاكل التي تواجه الخريج فهناك عدد كبير من الخريجين منذ سنوات لم يحصلوا على عمل ويتهم الكثير منهم أن هناك محسوبية ورشوة تقف حائلا دون حصول فرصة مناسبة للعمل، انا بسهولة اقترح غلق الجامعات الجديدة حتى لا يزداد عدد العاطلين عن العمل الذي ارتفع بشكل كبير ومخيف حتى اننا سمعنا ان نسبتهم وصلت الى ٣٥٪".

ويذكر احد الخريجين داود إسحاق انه "بعد انتهاء مرحلة المعاناة الطويلة من السهر والكد والاجتهاد من اجل النجاح في الدراسة تأتي مرحلة جديدة من العذاب وهي البحث عن وظيفة حيث وصل عدد العاطلين إلى عشرات الآلاف بتخصصات مختلفة والمفروض يقع على الحكومة إيجاد فرص عمل لأبنائها، والذي حصل اننا اضطررنا إلى أن نوافق على أي عمل حتى لو لم يكن يليق بنا ولكي نتخلص من الظرف الاقتصادي نهرب خارج البلد في وقت ان نكون - نحن الشباب - عماد البلد وسند الوطن ويعتمد علينا في النهوض والوقوف أمام التحديات وخاصة نحن شريحة مهمة يعتمد عليها في البناء والتطور فمن يعمل على حل مشكلتنا".

ويقول د.محمد المعموري المستشار في رئاسة الجمهورية وعميد إحدى الكليات "تحديات هائلة تواجهنا اليوم والمسؤولية كبيرة تفوق القدرات، فهناك أعداد هائلة من الطلاب الخريجين وهذا يولد انفجاراً بشرياً هائلاً، وهذا يحتاج الى زيادة في كل شيء وإمكانات كبيرة".

ويوضح "فحسب المعايير العلمية هناك ضرورة إنشاء جامعة لكل مليونين من المواطنين وهذا يعني وجود ٢٠ جامعة و٣٨ معهداً وهذا عدد زائد يستوجب ضرورة إيجاد فرص عمل للخريجين بعد ذلك، ولكن الصحيح هو العمل على تأسيس جامعات متخصصة هدفها تطوير المعرفة والمهارات بحيث يتم توجيه الطلاب نحو الاطلاع والقراءة والإتقان بأسلوب عملي بدل التلقين واجترار المعلومات".

ويضيف "فنحن نتوجه إلى سوق العمل الذي يتطلب موارد بشرية مؤهلة، لان زيادة الجامعات والكليات تعني مزيدا من الإرهاق للاقتصاد الوطني بتوفير أعداد هائلة من الخريجين لشغل وظائف في الدولة لا حاجة للبلاد الى مزيد منها فهذا يدل على أن الدولة تسهم بشكل آخر في زيادة البطالة لشريحة واسعة من الخريجين من دون ان توفر لهم وظائف مناسبة، حيث تزداد نسبة الخريجين من دون حاجة البلد لهم".

ويقول الناشط في مجال حقوق الإنسان غانم السلمان "إن نسبة البطالة في المجتمع العراقي تبلغ ٥٠٪ من مجموع الأيدي العاملة وان أكثرهم هم خريجو الجامعات ولن يستطيع القطاع الخاص استيعاب هذا الكم الهائل وان تشغيل قسم منهم يأتي عن طريق ضغط الواسطات والمحسوبيات وتمرير المصالح المتبادلة، ولقد غزت البلاد البطالة بشكل لافت للنظر ولا ندري ما هو المهرب الحقيقي لحملة الشهادات وفي ضوء هذا وصل عدد العاطلين الى ما يقرب من مليون ونصف المليون عاطل وان مشكلة مثل هذه تحتاج إلى حل سريع وجذري وفتح وتوفير فرص عمل في المؤسسات الحكومية التي تعاني بطالة مقنعة ويجب العمل على التركيز على النوع وليس الكم، كما على الحكومة لا تنسى ان تعطى فرصة لخريجي السنوات السابقة".

وتساءل الدكتور علي الزكي الأستاذ في جامعة ديالى "أيهما أقدس العمل أم الدراسة الجامعية؟ بالتأكيد العمل هو الأقدس كما يقال في أوروبا فرصة العمل أهم من أية دراسة يجب على الدولة ان توفر فرص عمل حقيقية للعاطلين عن العمل وليس المهم توفير فرص عمل بالبطالة المقنعة لان استيعاب الخريجين في دوائر الدولة جميعهم سوف يثقل ميزانية الدولة من دون جدوى حقيقية لعملهم،اعرف انه اليوم لا توجد فرص عمل حقيقية في المجتمع لكني افرض ان تقوم الدولة بصرف مخصصات للعاطلين عن العمل بدلا من تعيينهم وجعل الكادر الوظيفي أكثر فساداً وترهلاً".

وتابع "كما ان تعيين الخريجين جميعهم سيمنع تعيين أي خريج في السنوات اللاحقة مما يدمر اقتصاد البلد ويجعل مسألة البطالة بلا حل لذا على الدولة إن تقوم ببناء مشاريع جبارة بما هو متوفر لديها من أموال لكي تمتص البطالة من الشارع ويجب إن تمنح كل عاطل عن العمل أجوراً تكفيه ليعيش عيشة كريمة إلى حين توفر فرصة عمل حقيقية له كما يجب ان تدعم الدولة القطاع الخاص بان تمنح العاملين في القطاع الخاص أجوراً إضافية تساعدهم في حياتهم وتدعم القطاع الخاص بان يعمل أفضل ويتقدم ويوفر فرص عمل تستوعب البطالة العراقية".

وأضاف "إن الدراسة بالعراق للأسف نظامها غير صحيح، العراق يحتاج الى العالم والحرفي والسائق والمعلم والدكتور والمهندس، انا عندما درست في السبعينات في المدرسة الابتدائية كان معي في الصف الأول ابتدائي ٥٠ طالبا تقريبا لم يكمل الجامعة منهم إلا ٥ فقط هذا التسلسل الهرمي بالتعليم كان مناسبا وجيدا يمكن من خلاله جعل لكل شهادة قيمتها واحترامها، بينما نحن الآن نرى إن كل مَنْ يدخل المدرسة يجب إن يصبح مهندسا أو طبيبا أو مدرسا أو حتى ماجستيرا أو دكتوراه وهذا شيء خاطئ، يجب إن تكون هناك ثقافة اجتماعية تشجع على العمل أكثر مما تشجع على التعليم إن صرفيات الدولة على التعليم هائلة، لذا يجب إن يحدد التعليم العالي لمن مستواه يؤهله لذلك".

واقترح سلام فرج استاذ العلوم السياسية حلولاً لمشكلة الخريجين فقال "هناك عشرون الف شهادة مزورة لموظفين حسب الاحصائيات الحكومية واغلبهم من العموم فمن المفروض سحب هذه الدرجات وتوزيعها بين العدد الكبير ممن ينتظرون التعيين من الخريجين ولو حصل هذا فعلاً سوف نلاحظ كيف تحل مشكلة كبيرة، كما ندعو الى تأسيس دائرة تابعة لمجلس الوزراء ولها فروع في جميع المحافظات تستقبل طلبات الخريجين كافة وتعيينهم حسب الاسبقية اي من تخرج قبل عامين ينتظر عاماً حتى تكون له الاسبقية في التعيين ولا يكون حسب ما نراه اليوم عن طريق القرعة لان هذا المبدأ يحتمل مخاطر التزوير وتعيين الخريج سيمنحه طمأنينة الانتماء للوطن".

وعندما توفر فرص للخريجين سيتوجه الخريجون الى عمل يناسبهم ويتركون العمل غير المناسب مما يؤدي إلى زيادة فرص لغير الخريجين لان القطاع الخاص يعاني مزاحمة الخريجين لاخوانهم الذين لم تتهيأ لهم فرصة أكمال دراستهم.

ومن الإجراءات الممكنة أيضا خفض سن التقاعد لفتح باب التعيين أمام الطاقات الشابة من اجل زجهم في العمل والحصول على طاقات مبدعة.

ولا ننسى تنشيط القطاع العام والخاص وزيادة الاستثمار من اجل توفير فرص أكثر وهذه تقلل نسبة البطالة ولابد من وضع حلول ومعالجات فعلية فليس من المعقول ان يكون كل العراقيين موظفين او كلهم عاطلين، لا بد من تخطيط مسبق ودراسة تضع برنامجاً صحيحاً وناجحاً ولا بأس من اخذ تجارب الآخرين لحل مثل هذه المشاكل.